وهو ما يعني الاستيلاء على عائدات صادرات المناطق من القطع الأجنبي : مقابل دفع قيمتها بالليرات الاسرائيلية .

وهكذا ، أصبح معظم تجارة المناطق المحتلة يتم مع الكيان الصهيوني أو عن طريقه . وقد أدت سياسة احتكار أسواق المناطق الى أن يرتفع نصيب الكيان الصهيوني في نسبة مجموع مستوردات المناطق من الخارج من ٦٠٪ عام ١٩٦٨ إلى ٨٣٪ عام ١٩٧٥ على سبيل المثال[٧] . ومنذ عام ١٩٧٣ تحولت المناطق المحتلة الى « ثاني أكبر سوق للصادرات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة »[٨] .

التحولات الاجتماعية

بعد هذا ، يمكننا أن ننتقل الى رصد أبرز التحولات الاجتماعية والاجتماعية ـ الاقتصادية والتي يمكن أن تعتبر ، بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة .

ضمن عملية الرصد هذه سوف نتعرض بايجاز للتحولات التي طرأت على **بنية السكان** والقوى الاجتماعية ، وخاصة الطبقة العاملة ، **والأحوال المعيشية** للسكان وللقوى العاملة ، كما سنتعرض لظاهرتي **الهجرة والتعليم** .

١ ـ البنية الاجتماعية

■ لعل من بين التحولات والتطورات الواضحة التي طرأت على البنية الاجتماعية للسكان في المناطق المحتلة **تضاؤل النفوذ السياسي لطبقة « الأعيان » الاقطاعية** . وقد جاء هذا التطور نتيجة جملة عوامل أهمها توفر فرص العمل بأجور معقولة نسبياً في مجالات غير قطاع الزراعة ، مما أدى الى تقلص نفوذ طبقة الأعيان والاقطاعيين في القرى والأرياف . كذلك كان من بين هذه العوامل ـ كما سنرى بعد قليل ـ تنامي دور الطبقة العاملة ، والقوى العاملة والمنتجة بصورة عامة ، والتي باتت تشكل الشريحة الأولى والأكبر في المجتمع .

لقد سعت سلطات الاحتلال العسكرية في البداية الى التعامل مع سكان المناطق من خلال هذه القوى التقليدية مثل رؤساء البلديات والمخاتير الذين عملوا سابقاً في ظل الحكم الأردني . بيد أن « الانقلاب » ، الذي أحدثته سياسة الاحتلال ، ومن ضمنها استخدام العمالة العربية على نطاق واسع ، كان أحد العوامل التي أدت الى نسف أساس سلطة هؤلاء الزعماء والأعيان التقليديين . **ويرى بعض الباحثين أن من بين نتائج هذا «الانقلاب»** ، « أن العمال أصبحوا يكسبون اكثر بكثير من المخاتير مُـلاك الأراضـي الزراعية »[٩] . كما ظهرت عناصر مهنية ومثقفة جديدة كـان لها دورها في المتغيرات الاجتماعية التي طرأت بعد الاحتلال . وفي التحليل النهائي فإن هذا التحول أو الانقلاب ينبغي الا نعيده الى أسباب اقتصادية بحتة ، كما ينبغي ألا نغفل دور العامل السياسي .

ومن نافلة القول ، ان سلطات الاحتلال لم تقصد أو تتعمد احداث هذا « الانقلاب » أو هذا التحول الاجتماعي الذي يمكن أن يعتبر تحولاً ايجابياً داخل البنية الاجتماعية لسكان المناطق . بل إن سلطات الاحتلال أعاقت من خلال القيود التي فرضتها « التحرك الجديد